أنجز٢٩٠ مشروعا العام الماضي بتكلفة ٣٦ مليون دولار

مشروع الأشغال العامة يوفر أكثر من ٩٥ ألف فرصة عمل مؤقتة

■ ،،الثورة/عبدالله الخولاني

أشادت لجنة تسيير مشروع الأشغال العامة في اجتماعها أمس برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة الدكتور محمد السعيدي بدور مشروع الأشغال العامة في عملية التنمية من خلال المشروعات التي ينفذها في مختلف محافظات الجمهورية .وأشارت إلى أن النتائج التي حققها مشروع الأشغال العامة وبشهادة المانحين الدوليين يعتبر نجاح للحكومة اليمنية، مشددة على ضرورة توفير تمويلات جديدة للمشروع خلال المرحلة القادمة .

وأكدت اللجنة أن مشروع الإشغال العامة أصبح من الجهات الحكومية الفاعلة في عملية التنمية ومكافحة الفقر و توفير فرص العمل، مثمنة جهود وحدة إدارة المشروع في انجاز الخطط والبرامج حسب الفترة الزمنية المحددة وبجودة عالية.

وفي الاجتماع الذي حضره وزير التعليم العالي الدكتور يحيى الشعيبي ووزير الأشغال المهندس عمر الكرشمي ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق حمد ووزير الإدارة المحلية علي محمد اليزيدي أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس لجنة تسيير مشروع الأشغال العامة حرص الحكومة على توفير تمويلات جديدة لمشروع الأشغال العامة، مشددا على

أهمية تضافر الجهود من اجل رفع مستوى اليمن تنمويا.

من جانبه استعرض المهندس سعيد عبده احمد مدير مشروع الأشغال العامة نشاط المشروع خلال الفترة يناير – ديسمبر من العام ٢٠١١م.مشيرا إلى انه تم الإعلان خلال هذه الفترة ١١٧ مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت ١٤.٩٢مليون دولار موزعة على جميع المحافظات وفي مختلف القطاعات كما سيتم الإعلان خلال الفترة القادمة عن ١٠١مشروع جديد، موضحا انه تم إنجاز ٢٩٠مشروعا خلال نفس الفترة بتكلفة إجمالية بلغت ٣٦مليون دولار وفرت حوالي أكثر من ٩٥الف فرصة عمل (عامل/شهر).

وأكد مدير مشروع الأشغال العامة أن المنصرف المالي بلغ٤٦مليون دولار مليون ليصل الإجمالي لمراحل المشروع الثلاث حتى نهاية ديسمبر٢٠١١م الماضي ٤٢٨.٣مليون دولار.

يشار إلى أن مشروع الأشغال العامة يعتبر أحد أهم المكونات الأساسية لشبكة الأمان الاجتماعي، ويهدف بدرجة أساسية إلى إيجاد أكبر قدر من فرص العمل للعمالة الماهرة وغير الماهرة وتوفير الخدمات الأساسية للفئات الأكثر احتياجاً، وكذا تحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية للفئات الفقيرة بالإضافة إلى الارتقاء بمهنتي المقاولات والاستشارات الهندسية والمحلية والارتقاء بمستوى المشاركة الشعبية في العملية التنموية.

تفريغ أكثر من ٥١ ألف طن من المشتقات النفطية والقمح والأسمنت بموانئ عدن والحديدة المخا

■ ،،عدن/الحديدة / سبأ

أفرغت في أرصفة المعلا ميناء عدن أمس ٢٩ ألفا و٧٠٠ طن من مادتي القمح والاسمنت الواصلة من روسيا الاتحادية وتركيا .

وأفادت إحصائية صادرة عن النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن شحنة القمح الروسية التي تعد الثانية في غضون يومين بلغت ٢٣ ألفا و٥٠٠ طن مخصصة لصوامع الغلال بعدن ، في حين بلغت شحنة الاسمنت التركية البالغة نحو ٦ آلاف و٢٠٠ طن مخصصة للمشاريع الاستثمارية التي تنفذ حاليا في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن والمنطقة الحرة ومشاريع البنية التحتية للمشاريع الصناعية الخدماتية والاسكان .

وكانت أرصفة الميناء شهدت أمس تصدير ٣ آلاف و ٢٠٠ طن من نخالة القمح إلى مدينة بور سعيد المصرية وإنزال ألف و ٥٠٠ رأس من الماشية المستوردة من الصومال لتسويقها محلياً بعد أن خضعت للفحص البيطري للفرق الفنية البيطرية العاملة بميناء عدن.

كما أفرغت تسع سفن وناقلات بميناءي الحديدة والمخا خلال الأربعة الأيام الماضية ٢٢ ألفاً و ٨٠٠ طن من المشتقات النفطية إضافة إلى الحاويات والمواشي .

وأوضح تقرير صادر عن مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه أن ثلاث ناقلات أفرغت في ميناء الحديدة ٩ آلاف و ٩٢٥ طناً من الديزل و ٧ آلاف و ٩٠٧ أطنان من البترول و ٤ آلاف و ٩٦٨ طناً من المازوت، فيما أفرغت أربع سفن تجارية الفين و ١٢٥ حاوية تحمل بضائع مختلفة .

ووفقاً لتقرير فقد أفرغت سفينتان في ميناء المخا ٤ آلاف و ٣٧ رأساً من الأغنام و الفين و ٣١ رأساً من الأبقار.

إجراءات لحل مشكلة البناء العشوائي في وادي حضرموت

■ سيئون/سبأ

ناقش اجتماع بمدينة سيئون محافظة حضرموت أمس برئاسة وكيل المحافظة لشؤون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير، مشكلة البناء العشوائي واللوحات الإعلانية على الطرقات وترتيب وضعها والاهتمام بالتشجير على جزر الطرقات.

واستعرض الاجتماع الذي ضم مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق مراد باسلامة ومدير عام صندوق النظافة بالوادي والصحراء أحمد بن سلم، مشكلة توسع البناء العشوائي في بعض مديريات الوادي والصحراء والتي تؤثر على الطرقات وتضايق المارة.

كما تطرق الاجتماع إلى آلية صرف تراخيص اللوحات الإعلانية المنتشرة على طرقات مديريات وادي حضرموت وترتيب وضعها الإعلاني، وكذا إزالة اللوحات الإعلانية العشوائية أوغير المدفوعة ليتم تنظيفها بشكل أكثر مما كان عليه سابقا.

وناقش الاجتماع آلية تحسين الأشجار المنتشرة على جزر الطرقات العامة ورشها بالمبيدات الخاصة بها، وتنظيف حولها.

مناقشة آليات تحصيل الموارد الذاتية لوحدات السلطة المحلية بالمحويت

■ ،،المحويت/سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة المحويت آليات تفعيل مهام تحصيل الموارد الذاتية لوحدات السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات على ضوء الكتاب الدوري رقم(٥) لسنة٢٠١٢م بشان التخطيط لتنمية الموارد الذاتية لوحدات السلطة المحلية وسلامة نفاذها،وكذا الكتاب الدوري رقم (٢٨) لسنة٢٠١١م الصادر عن وزارتي المالية والإدارة المحلية.

واستعرض الاجتماع الذي رأسه محافظ المحافظة احمد علي محسن وضم مدراء عموم مكاتب المالية والواجبات والضرائب والتخطيط والموارد العامة والسكرتارية الفنية بالمحافظة المهام الواجب تنفيذها من قبل مختلف المكاتب الإرادية ووحدات الشئون المالية والإدارية بالمديريات.

وحث الاجتماع على سرعة تنفيذ المهام والتكاليف الوزارية الواردة في الكتاب الدوري رقم(٥)لسنة٢٠١٢م ، والعمل على تنمية موارد الدخل المحلية بمختلف أنواعها وخصوصا ما يتعلق بموارد الزكاة والضرائب وغيرها من الإيرادات وتوفير قاعدة بيانات متكاملة ودقيقة عن أوضاع النشاط المالي والايرادي للمحافظة والمديريات والمقترحات المناسبة للارتقاء بمستوى الأداء.

واطلع الاجتماع على المقترحات المقدمة من مدراء عموم الجهات المعنية بشان الآليات المبينة في الكتاب الدوري الصادر عن وزارتي المالية والإدارة المحلية الخاصة بتفعيل محصلات الموارد الذاتية والإجراءات المتبعة لدى المكاتب العامة والوحدات الإدارية في متابعة وتحصيل مختلف أنواع الموارد المتاحة لصالح السلطة المحلية بالمحافظة وما يتوجب تنفيذه من جهود مشتركة لأجل تنفيذ بنود مهام التعليمات الواردة في قرارات الحكومة ووزارتي المالية والإدارة المحلية بهذا الشأن، ولما من شانه تطوير مستوى الأداء المالي والإيرادي والارتقاء بمهام التحصيل والتوريد لمختلف أنواع الأوعية والموارد الإرادية لما يخدم المصلحة العامة ويطور من قدرات المجالس المحلية على الاعتماد على الذات والتسريع بجهود التنمية المحلية.

واقر الاجتماع تشكيل لجنة تنفيذية من عضوية مدراء عموم المكاتب المعنية بالمحافظة لتوفير البيانات والمعلومات الواردة في بنود تعاميم وزارتي المالية والإدارة المحلية ووضع المقترحات اللازمة لتفعيل تحصيل الموارد الذاتية المختلفة لوحدات السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات.

الإضطرابات المستمرة تعطل اقتصاد تونس

■ ،،تونس/وكالات

أطلقت الحكومة التونسية برئاسة حركة النهضة الإسلامية، بعد شهر من تشكيلها "صيحة فزع" بسبب تواصل ظاهرة الاحتقان الاجتماعي، ما نجم عنه مزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية.

وفي مقابلة صحفية أكد رضا السعيدي الوزير المستشار لدي رئيس الحكومة:"أن الإضرابات العشوائية شلت الإنتاج، في العديد من المؤسسات ما أدي إلى خسائر كبيرة تقدر بحوالي ٢٥٠٠ مليون دينار، حيث سجل الحوض المنجمي والمركب الكيميائي لوحدهما خسائر تقدر بـ١٢٠٠ مليون دينار وتقلصت نسبة النمو العام إلى ١ فاصل ٨ سلبي".

وتفاقم العجز التجاري التونسي ليبلغ ٨,٦١٠ مليار دينار خلال العام ٢٠١١م. وأوضح لطفي خذير المدير العام للتجارة الخارجية لـ"العربية.نت" " أن تفاقم العجز التجاري تم تسجيله رغم نمو الصادرات بنسبة ٦,٧٪، والواردات بنسبة ٥,٩٪، حيث بلغت قيمة الصادرات ٢٥,٠٩١ مليار دينار، فيما بلغت قيمة الواردات ٣٣,٧٠١ مليار دينار".

وأضاف: إن هذا النمو ساهم في تحسّن نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ ٠,٦ نقاط، لتبلغ ٧٤,٥٪ خلال العام الماضي، مقابل ٧٣,٩ ٪ خلال العام ٢٠١٠م.

وأرجع خذير تفاقم العجز التجاري "الى تراجع حجم صادرات قطاع الفوسفات ومشتقاته بنسبة ٤٨,١٪، وارتفاع عجز ميزان الطاقة ليبلغ ٦٦٦,٥ مليون دينار(٤٥٩,٦٥٥ مليون دولار) نتيجة تراجع الكميات المصدرة بنسبة ٢٠,٢ ٪".

ومن جهة أخري تدهورت المقدرة الشرائية للعائلات التونسية، وهو ما أشارت إليه تقارير المعهد الوطني للإحصاء التي بينت أن "مؤشر الاستهلاك العائلي ارتفع خلال العام ٢٠١١م بنسبة ٣,٥٪ مقارنة مع عام ٢٠١٠م. ويعود هذا الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣,٧٪ والإسكان والطاقة ٤,٤٪.

وبالنسبة إلى شهر ديسمبر الماضي "ارتفع مؤشر الاستهلاك العائلي بنسبة ٤,٢٪، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية ٤,٥٪ والتبغ ٩,٨٪ والمطاعم والفنادق ٦,٠٪ والملابس والأحذية (٥,٧٪.

وفي تصريح صحفي" قال الباحث الاقتصادي المنصف شيخ روحه: إن عمليات قطع الطريق وسكك الحديد والمضاربات والتهريب عبر الحدود ادت الى ارتفاع اسعار المنتوجات والى تدهور نشاط الموسسة" وطالب بضرورة الانصراف الجاد الى العمل والتوقف عن الاحتجاجات والاضرابات والاعتصامات التي اضرت كثيرا بالاقتصاد وبمصالح البلاد".

ولمواجهة هذا الوضع تنكب الحكومة على وضع مشروع تكميلي لقانون المالية، من المتوقع أن يعرض خلال نهاية شهر فيفري على المجلس التأسيسي. وحسب مصادر في وزارة المالية "فان الأولوية ستكون لفائدة الجهات الداخلية، والفئات المحرومة، ولاعادة استئناف النسق العادي للانتاج، وخاصة في القطاعات الحيوية مثل الفسفاط، وتنشيط الحركة السياحية وحماية المؤسسة ومحيطها".

وتجد حكومة النهضة الإسلامية نفسها، أمام تحد كبير وهو ما جعلها تتحرك في كل الاتجاهات لجلب الاستثمارات، وإنقاذ الاقتصاد من الانهيار. وذلك عبر تفعيل آليات الاقتصاد الاسلامي والانفتاح على الدول العربية وخاصة الخليجية، وتعول حكومة الجبالي كثيرا على الزيارة التي سيؤديها رئيس الحكومة للسعودية خلال الأيام القادمة، بعد أن تلقي دعوة من المملكة.. كما تجد الحكومة الإسلامية في تونس مساندة ودعم كبيرين من قبل الحكومة التركية.

كما يري المحلل الاقتصادي خميس الكريمي، في لقاء مع /العربية/ "أن آفاق الاقتصاد التونسي خلال سنة ٢٠١٢م تواجه بتحديات كبرى في ظل تواصل الضغوط الاجتماعية بالرغم من بداية استقرار الوضع السياسي وصعوبة المحيط الدولي خاصة في منطقة الأورو التي شهدت مؤخرا تخفيض الترقيم الائتماني لعديد البلدان ذات العلاقة مع أزمة الديون السيادية التي تمر بها".

وبحسب الخبير الاقتصادي شيخ روحه "فأن الحكومة السابقة برئاسة السبسي، قد خلفت تركة ثقيلة جدا للحكومة الجديدة، وخاصة في ما يتعلق باللجوء الى التداين، وتساهلها مع الاضرابات التي شلت عمل المؤسسة، من ذلك تواصل تعطل العمل في الحوض المنجمي لاكثر من سنة كاملة".

وأضاف: "على الحكومة الحالية مراجعة السياسة النقدية أو المالية للحكومة السابقة، والمراهنة على تفعيل المجهود الوطني الداخلي، وتحسيس الجميع بأن دقة الوضع تفرض تضافر جهود كل القوى، وأنه ليس من مشمولات الحكومة لوحدها".

ويشدد شيخ روحه "على ضرورة العمل على وضع نموذج تنمية، وسياسة مالية واقتصادية واضحة مع اعتماد برنامج تمويل يأخذ بعين الاعتبار قدرة البلاد على تعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية مع المحافظة على التوازنات الجملية".

وأكد على ضرورة تضافر الجهود لضمان عودة الاستقرار الأمني والاجتماعي قصد استرجاع النشاط الاقتصادي لنسقه الطبيعي في أقرب الآجال".

الحكومة تخطط لتمكين القطاع الخاص من قيادة عجلة النمو الاقتصادي

■ ،،كتب/أحمد الطيار

كشف مسؤولون حكوميون عن توجه الحكومة خلال الفترة القادمة لتمكين القطاع الخاص من قيادة عجلة النمو الاقتصادي في اليمن من خلال إقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني خصوصا عقب الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ فبراير الماضي .

وقال مسؤولون بوزارة التخطيط والتعاون الدولي : إن الهدف هو تمهيد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر إتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

مضيفين : تستهدف الخطة تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد الإنفاق العام الجاري لصالح زيادة الإنفاق الاجتماعي والتنموي. إضافة إلى تقوية دور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والصادرات الوطنية.

وتركز الخطة على تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بمعناها الواسع بما في ذلك تحقيق الوفاق السياسي والاستقرار الأمني وإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير سياسات وآليات مكافحة الفساد. وذلك باعتبارها مدخلاً أساسياً لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية ومن ثم تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

كما تستهدف رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية.

ورفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية.

وتوقع تقرير حكومي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٥,٢٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠١١م – ٢٠١٥ م، وبما يسمح بتحسين مستويات المعيشة للسكان بحيث يصل معدل دخل الفرد الحقيقي الصافي إلى ٢,٢٪ سنوياً في المتوسط.

وأكدت الخطة الخمسية الرابعة أنه سيتم التركيز على تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية الواعدة عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية الصناعات الغذائية وتنشيط قطاع السياحة. إضافة إلى الارتقاء بدور قطاعي النقل والمواصلات، وتكثيف الجهود لاستغلال الثروات المعدنية. فضلاً عن توسيع دائرة البحث والتنقيب على النفط والغاز.

وفقا لتقرير حكومي

دعوات لإدارة الدين العام الخارجي وفق اسس اقتصادية

■ ،،كتب/عبدالله محمد

أكد تقرير حكومي على أهمية إدارة الدين العام الخارجي إدارة كفئة، تحقق الاستفادة الكاملة من القروض الممنوحة لبلادنا، وبحيث لا يتم اللجوء إليها إلا وفق أسس اقتصادية ولتمويل مشاريع استثمارية الإسراع في إقرار التشريعات القانونية والتنظيمية المالية وتطوير التشريعات القائمة بما يسهم في زيادة الإيرادات العامة وترفع من مستوى الخدمات العامة ودراسة جدوى إنشاء صندوق موازنة يمول من إيرادات النفط في حالات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ويخصص لتمويل عجز الموازنة العامة في حالات انخفاض الأسعار العالمية للنفط .

مشددا على أهمية السياسات والإجراءات المتعلقة بترشيد الإنفاق العام واحتواء النفقات الجارية تستمد أهميتها من الدور الهام الذي تؤديه في حفز النمو الاقتصادي والتسريع بعملية التنمية والتخفيف من الفقر.

وتتضمن هذه السياسات والإجراءات تحسين إدارة النفقات العامة من خلال إجراءات إعادة هيكلتها بما يؤدي إلى إعادة ترتيب جوانب ومجالات الإنفاق العام بخفض الإنفاق على المجالات والجوانب غير الضرورية والتي لا تحقق عوائد ومنافع اقتصادية واجتماعية، وفي الوقت نفسه زيادة الإنفاق على المجالات والجوانب التي تساهم في حفز النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر بزيادة الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين مستواها وزيادة فاعليتها، وبالذات خدمتي التعليم والصحة، وكذلك توسيع قاعدة المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي كما يمكن وضع إطار مالي يُمكن المؤسسات والشركات العامة من العمل على أسس تجارية، بما في ذلك وضع مؤشرات مستهدفة يساعد على تقييم أدائها سنوياً.

وطالب بإيجاد معالجات للوحدات الإدارية ذات الموازنات المستقلة شكلاً عن الموازنة العامة للدولة، وتنشيط دورها في حفز النشاط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتخفيف من الفقر. فالهيئة العامة للمعاشات والتأمينات التابعة لوزارة الخدمة المدنية – على سبيل المثال- يمكن لها من خلال مواردها المالية وأنشطتها الاستثمارية المساهمة بدور كبير في الاقتصاد الوطني، ونفس الأمر بالنسبة لوزارة الأوقاف وتحسين قدرات وزارة المالية على تنبؤ الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة وبحيث يتم تحديث هذه التنبؤات بشكل منتظم ودوري (نصف كل سنة) بالإضافة إلى رفع مستوى مراقبة ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة من خلال متابعة التطورات المالية الإجمالية بصفة دورية (ربع سنوي ونصف سنوي) كأساس لتوفير المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة ومدى الحاجة إلى القيام بإجراءات تصحيحية.